

محضر اجتماع المجلس التنفيذي رقم (٦)
الدورة الخامسة

اليوم: الخميس	التاريخ: ٢٩-٩-٢٠٢٢ م	المقر: عبر الشبكة	الساعة: ١٠:٠٠ ص - ١١:٣٠ ص
---------------	----------------------	-------------------	---------------------------

بعون الله وتوفيقه تم عقد الاجتماع رقم (٦) للمجلس التنفيذي في دورته الخامسة بحضور كل من:

الصفة	الحضور
رئيس المجلس	م. عبد الله بن علي النعيم
عضو المجلس	د. أحمد بن سهيل عجينة
عضو المجلس	م. أنس بن ناصر الحميد
عضو المجلس	أ. أحمد بن محمد الشايع
عضو المجلس	د. سمر بنت عبد الله القحطاني
عضو المجلس	م. عبد الله بن غنيم الغنيم
الأمين العام	د. ناصر بن فهد بن دهيم

استهل الأمين العام الاجتماع بكلمة افتتاحية عبر فيها عن ترحيبه بالحضور، واستعراض فيها جدول الاعمال وما سيناقش في الاجتماع. وأكد أن التزام وتعاون أعضاء المجلس وفهم نظام الحوكمة يعتبر أهم أركان نجاح الجمعيات الأهلية.

م	الموضوع	العرض
١	اعتماد جدول الأعمال وما يستجد حياله	استعرض الأمين العام جدول الاعمال وما سيناقش في الاجتماع.
القرار ١	تم اعتماد جدول الأعمال.	
٢	متابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي	استعرض الأمين العام قرارات المجلس في الاجتماع السابق والمنعقد في ٢١-٦-٢٠٢٢م، وأوضح بأنه تم اتخاذ (٢٨) قرار، تم تنفيذ (٢٤) قرار ومتبقي (٤) قرارات بانتظار الاكتمال، وذلك وفقاً لما هو موضح في جدول متابعة قرارات المجلس المرفق بهذا المحضر.
القرار ٢	<p>أ. تكليف الأمين العام بإكمال ما يلزم حيال إغلاق ملاحظة المراجع الخارجي المتعلقة بالمديونية على الجمعية لوزارة التجارة للعام (٢٠١٨) للعام (٢٠١٩) وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة لاعتبار الدين منحة وتوفير المستندات اللازمة لإزالة الملاحظة من القوائم المالية المستقبلية.</p> <p>ب. الموافقة على توصية اللجنة بإحالة قضايا الجمعية إلى مكتب محاماة وتفويض الأمين العام بالبحث والتفاوض مع مكتب مناسب والرفع بتوصية التعاقد للمجلس.</p> <p>ج. الموافقة على خيار الخادم من شركة (Hetzner) بتعاقد شهري مع دراسة دورية لبدائل أفضل، وتفويض الأمين العام بالبحث عن عروض لإعادة تطوير الموقع الإلكتروني ونقل كافة البيانات والمعلومات.</p> <p>د. تكليف الأمين العام بدراسة إمكانية مقاضاة الشركة الحالية لإحلالها بالعقد والضرر الذي أصاب الجمعية بسبب اختراق الموقع وإيقاف مطالباتها بإيجار الخادم الحالي الذي لم يسلم فعلياً للجمعية.</p>	
٣	استعراض تقرير الأنشطة ومؤشرات الأداء والتحديات للربع الثاني من العام ٢٠٢٢م.	<p>استعرض الأمين العام سير الخطة الاستراتيجية واكتمال تفعيل (٨٤%) من البرامج التنفيذية ومبادراتها. كما بلغ إجمالي البرامج التي تعمل بالشكل المطلوب ووفقاً للخطة (٥) برامج من أصل (٨)، و (٣) برامج متأخرة في مبادراتها بسبب تأخر ملف مواءمة الجمعية مع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.</p> <p>كما تم استعراض المؤشرات التشغيلية - (٢٨) مؤشر - حيث يسير (١٦) مؤشر منها وفق المخطط له، و (٣) مؤشرات سنوية لم تحن فترة قياسها بعد، إلا أن هناك (٩) مؤشرات لم يتم تفعيلها بعد لارتباط بعضها بملف المواءمة. كما أكد الأمين العام بأن لوحة المؤشرات متاحة بشكل مباشر لأعضاء المجلس في أي وقت ويتم تحديثها شهرياً في منتصف الشهر الميلادي.</p> <p>أما فيما يخص التحديات للربع الثاني، فقد أوضح الأمين العام أن الجمعية طورت شهادة التميز في تجربة المستهلك ووضعت أساسات منظمة لها وتستهدف الشركات الكبيرة والمتوسطة للمساهمة في تحسين تجربة المستهلك في السوق السعودي وتحتاج الجمعية لدعم الجهات الحكومية المعنية لتشجيع وحث الشركات على التقديم على شهادة التميز في خدمة العملاء وشهادات صديق المستهلك بشكل عام.</p>
القرار ٣	<p>أ. الموافقة على تقرير الأنشطة للربع الثاني ٢٠٢٢م.</p> <p>ب. تم الاطلاع على سير الخطة الاستراتيجية ومؤشرات الأداء.</p>	

<p>ت. مخاطبة وزارة التجارة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والجودة ووزارة الصحة والجهات الحكومية ذات العلاقة بتشجيع الشركات الكبيرة بشكل خاص بالتقديم على شهادة التميز في تجربة المستهلك وكافة الشركات بشكل عام بالتقديم على شهادة صديق المستهلك ودعم الحملات التوعوية.</p>	
<p>استعرضت د. سمر القحطاني رئيس اللجنة المالية التقارير المالية للربع الأول للعام ٢٠٢٢ م، كما استعرضت ما انتهت إليه اللجنة في شأن مستحقات الجمعية من اشتراكات العضوية لدى الغرف التجارية للفترة من ٢٣-٢-١٤٣٦هـ، إلى ١٩-٥-١٤٤١هـ. كما تم عرض توصية اللجنة حيال مقترح المراجع الداخلي بتعديل مسمى اللجنة المالية إلى لجنة المراجعة، حيث أوضح الأمين العام أن توصية اللجنة المالية المتعلقة بتغيير مسمائها للجنة الاستشارية (المقترح لجنة المراجعة وليس الاستشارية) وإنشاء لجنة جديدة بإسم لجنة المراجعة تتعارض مع ما ورد في لائحة اللجنة المالية حيث فصلت اللائحة في فصل مسؤوليات اللجنة أن جميع ما يتعلق بالمراجعة من إشراف ومراجعة ودراسة من المادة ٦-٤ وحتى المادة ٦-١١ من مسؤوليات اللجنة المالية، وأن تعديل المسمى شكلي ولا يؤثر على العمل مادامت اللائحة شاملة ومعتمدة من المجلس. وأن تشكيل اللجنة الاستشارية المقترحة ستشكل عبئ مالي إضافي على الجمعية. وأوضحت د. سمر القحطاني أن مهام المراجعة في لائحة اللجنة المالية بحاجة إلى تحديث وغير كافية وأيدت إلغاء اللجنة المالية وتطوير لائحة جديدة باسم لائحة لجنة المراجعة.</p>	<p>استعراض توصيات اللجنة المالية.</p> <p>٤</p>
<p>أ. الموافقة على مسودة تقرير فحص المراجع المستقل والقوائم المالية الأولية عن فترة الثلاثة والستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، مع الأخذ بالاعتبار ما جاء في محضر اللجنة المالية رقم ٣ وتاريخ ٧-٩-٢٠٢٢ م. ب. احتفاظ الجمعية بحقها الخاص في المطالبة بنسب من اشتراكات العضوية من الغرف التجارية اعتباراً من تاريخ تعديل تنظيم الجمعية ٢٣-٢-١٤٣٦هـ. ت. طلب تحديد النسب لبقية الغرف التجارية التي لم تحدد نسب لها في قرار معالي وزير التجارة رقم ٢٠١ وتاريخ ١٩-٥-١٤٤١هـ. ث. تكليف اللجنة المالية بتطوير لائحة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع المراجع الداخلي والتأكد من أن مهام لجنة المراجعة التي ستنشأ مستقبلاً تشمل كل ما يتعلق باللجنة المالية الحالية. ج. تكليف اللجنة المالية بترشيح أعضاء للجنة المراجعة وعرضها على المجلس التنفيذي للاعتماد. ح. استعراض الحاجة لإنشاء لجنة استشارية مرتبطة بالمجلس التنفيذي في اجتماع المجلس القادم.</p>	<p>القرار</p>
<p>تم استعراض ملاحظات المراجع الداخلي (بإحالة من الأمين العام) في شأن عدم تطبيق ساعات الدوام وحسم الحضور والانصراف حسب ما ورد في لائحة تنظيم العمل والملاحظات الواردة في تقريره.</p>	<p>استعراض ملاحظات المراجع الداخلي</p> <p>٥</p>
<p>يرى المجلس عدم صحة الإحالة حيث أن ارتباط المراجع الداخلي بالمجلس وليس بالأمين العام.</p>	<p>القرار</p>

<p>استعرض الأمين العام ملخص تقرير العضويات خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢٢ م إلى ٢٠٠٩-٢٠٢٢ م، كما أشار إلى حاجة الجمعية إلى بت المجلس التنفيذي في عدد من طلبات العضوية العاملة و إلى تفسير شرط قبول العضوية عامل (أن يكون من المواطنين المهتمين بمجال حماية المستهلك).</p>	<p>عضوية الجمعية</p>	<p>٦</p>
<p>أ. إعادة عرض طلبات العضوية العاملة للمجلس التنفيذي. ب. إعادة دراسة مقترح تحديد تفسير شرط العضوية العاملة (أن يكون من المواطنين المهتمين بمجال حماية المستهلك) وعرضه على المجلس التنفيذي.</p>	<p>القرار</p>	<p>٦</p>
<p>- قرب انتهاء عقد الإيجار للجمعية: استعرض الأمين العام إشعار مالك مبنى مقر الجمعية والمتضمن تعديل سعر المتر ليكون (٦٨٣) ستمائة وثلاثة وثمانون ريالاً بدلاً من (٣٤١) والمساحة ٥٨٣ م. على أنه موضوع عاجل حيث تبقى على انتهاء الإيجار أقل من ٢٦ يوم فقط. - طلبات تنظيم العمل من الأمانة العامة. (بالتصريح) منح المشرف المالي الأستاذة نجلاء عبدالرحمن الحبيب صلاحية إدارة الحسابات البنكية الإلكترونية وعمل الحوالات الإلكترونية.</p>	<p>ما يستجد من أعمال</p>	<p>٧</p>
<p>أ. تفويض الأمانة العامة بالبحث عن مقر جديد ودراسة إيجابيات وسلبيات الانتقال وعرضها على أعضاء المجلس بشكل عاجل جداً. ب. تفويض الأمين العام بصلاحيات إدارة الحسابات البنكية بما في ذلك الخدمات الإلكترونية والتوقيع على نماذج الصرف مع منحة صلاحية تفويض الموظفين (المشرف المالي ومدير إدارة الخدمات المساندة) مع الالتزام باللوائح والإجراءات المالية المعتمدة وعدم تجاوز الحد الأعلى للصرف حسب صلاحية الأمين العام، مع التأكيد على عدم جواز تقسيم الفواتير لتجاوز الحد الأعلى. ت. التنسيق لاجتماع لاحق (خلال الأسبوعين القادمة) لإكمال بنود الأعمال التي لم تناقش.</p>	<p>القرار</p>	<p>٧</p>

ولله الموفق؛؛

اعتماد محضر الاجتماع

التوقيع	الصفة	الاسم
	رئيس المجلس التنفيذي	م. عبد الله بن علي النعيم
	عضو المجلس التنفيذي	د. أحمد بن سهيل عجينه
	عضو المجلس التنفيذي	م. أنس بن ناصر الحميد
	عضو المجلس التنفيذي	أ. أحمد بن محمد الشايخ
	عضو المجلس التنفيذي	د. سمر بنت عبد الله القحطاني
	عضو المجلس التنفيذي	م. عبدالله بن غنيم الغنيم

رقم القرار	التاريخ	المضمون	التحديث
القرار رقم (٤/أ)		البحث مع وزارة التجارة بخصوص الدين البالغ ١٠ مليون ريال عن دعم الجمعية لعامي ٢٠١٨ / ٢٠١٩.	تم التواصل مع الوزارة وتم إشعارنا بأنه سيتم اعتبار دين عام ٢٠١٨ بقيمة ٥ مليون ريال كمنحة لدعم الجمعية وقامت الجمعية بطلب خطاب رسمي لإثباتها في القوائم المالية القادمة. وفيما يخص مبلغ عام ٢٠١٩ فحسب خطاب وزارة التجارة المرفق فقد طلبت الوزارة إثبات صرفها كي يتم تسويتها وجاري العمل عليه. وفيما يخص مستحقات الجمعية لدى الغرف عن الفترة التي لم تحدد فيها النسبة تم إحالتها للجنة المالية وأوصت بالتواصل مع وزارة التجارة والمطالبة بها وتفتح الأمانة الانتظار حتى يتم تسوية الديون المذكورة أعلاه.
القرار (٤/ت)		اتفق أعضاء اللجنة على التوصية بأن يتم إحالة قضايا الجمعية إلى محامي متخصص وذو خبرة حيث أن القدرات القانونية في الجمعية لا تمتلك الخبرة الكافية لتقديم القضايا بالشكل الذي يدعم موقف الجمعية علما بأن الجمعية خسرت الاستئناف فيما يتعلق بالحق الخاص في قضية المجلس السابق ويتوجب إعادة رفع القضية في المحكمة العامة. وجاري البحث عن مكاتب وطلب العروض منها وتم التواصل مع مكتب الرزين والعيسى ومكتب الدكتور عبدالعزيز المهنا وتزويدهم بملفات القضية لدراستها وبانتظار عروضهم.	
القرار (٧/أ)		تمت مخاطبة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وطلبت الهيئة تعبئة ملف تقني عن حوادث الاختراق لموقع الجمعية وحيث أن الجمعية ليس لديها صلاحيات الدخول على الخادم أو المعلومات التقنية المطلوبة تم التواصل مع الشركة المسؤولة عن الموقع ولم تقم الشركة بالرد حتى الآن، كما تم توثيق القضية جنائيا في قسم شرطة الصحافة. علما بأن برمجة الموقع أمنيا ضعيفة وقديمة وبحاجة لتحديث أو تطوير جديد.	
القرار (٧/ب)		تم استعراض دراسة تواجد خوادم مجموعة من الجمعيات والمؤسسات غير الربحية المعتبرة في المملكة أو خارجها، كما استعرض عدد من عروض الأسعار لخوادم قد يكون من المناسب نقل موقع الجمعية عليها، وهي تابعة لشركات كبرى داخل وخارج المملكة. كما أوضح الأمين العام بناء على استفسار رئيس المجلس وبعض الأعضاء، في شأن مسؤولية حماية البيانات والأنظمة الإلكترونية، حيث أن مسؤولية الحماية في كل الباقات تقع على عاتق الجمعية وليس الشركة حيث أن الشركة مسؤولة فقط عن الأجهزة (hardware) والشبكة فقط (network)، والجمعية مسؤولة عن أمن الأنظمة والتطبيقات التي طورها وتشغلها على الخادم.	